



تقرير اقتصاديات الوقف

تقديم: محمد بن إبراهيم السحيباني
عضو اللجنة الاستشارية لمشروع التقرير



تقرير اقتصاديات الوقف

الأوقاف شريك التنمية
2030

ملتقى الأوقاف الرابع

مفتحة الأوقاف
Riyadh Chamber

لجنة الأوقاف
بمجلس الشورى

استثمار المستقبل
FUTURE INVESTMENT
مجلس مشورين في الأوقاف والشؤون
الدينية

استدامة

محتويات العرض

❖ مقدمة

❖ محاور التقرير

❖ أبرز النتائج

❖ أهم التوصيات

- التقرير نتاج مشروع بحثي ممول من لجنة الأوقاف في الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية
- تم إعداد التقرير بمشاركة فريق بحثي (يرأسه: عبد القيوم الهندي) ولجنة استشارية وبإشراف عام من أ.د. عبد الله بن محمد العمراني
- اعتمد التقرير في إعدادة، في ظل عدم توافر قاعدة بيانات لقطاع الأوقاف، وصعوبة الوصول إلى البيانات اللازمة، على الأساليب الآتية:
- الزيارات الميدانية لأبرز الجهات الوقفية والمؤسسات المانحة، والمراكز الاستشارية المتخصصة، ولجان الأوقاف في الغرف التجارية.
- المشاركة في المؤتمرات والملتقيات وحلقات النقاش المنعقدة حول موضوعات التقرير خلال فترة إعدادة
- تكشيف أدبيات الأوقاف في المملكة العربية السعودية
- تنفيذ ورش عمل متخصصة تتعلق ببعض محاور التقرير
- دراسة تحليلية متعمقة لوثائق الأوقاف في ثلاثة مدن (المدينة، الرياض، الدمام) لعامي 1437-1438

محاو التقرير الخمسة

1. الدور الاقتصادي والاجتماعي الواعد لقطاع الأوقاف في المملكة
2. تحليل الوضع الراهن لقطاع الأوقاف في المملكة العربية السعودية (تطور المؤسسة الرسمية للوقف في المملكة، واقع الأوقاف العامة، واقع الأوقاف الأهلية)
3. الممارسات الإيجابية في قطاع الأوقاف (على مستوى الحكومة، والقطاع الخاص)
4. مجالات تطوير قطاع الأوقاف في المملكة (هيئة الأوقاف، الواقفين، بيئة الأوقاف)
5. مستقبل الأوقاف في المملكة العربية السعودية (التوصيات)

أبرز النتائج

المحور الأول:

الدور الاقتصادي والاجتماعي الواعد لقطاع الأوقاف في المملكة

1. لا يقتصر دور قطاع الأوقاف على دعم الأعمال الخيرية، بل يشمل مساندة القطاع الحكومي في تمويل مشروعات الخدمات العامة، التي تلبي حاجات جميع أفراد المجتمع.
2. تعول رؤية المملكة 2030 في تحقيق عدد من مستهدفاتها على العمل غير الربحي، الذي يمثل قطاع الأوقاف عموده الفقري.
3. تهدف الرؤية تحديداً الى رفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل من 1% إلى 5%.

المحور الأول:

تحليل الوضع الراهن لقطاع الأوقاف في المملكة العربية السعودية

- الأوقاف العامة (التي تشرف عليها الهيئة العامة للأوقاف وجهات حكومية أخرى)
 1. قيمة الأوقاف العامة 54 مليار ريال سعودي، تشرف الهيئة على 14 مليار منها
 2. يمثل العقار ما نسبته 80% من الأوقاف التي تشرف عليها الهيئة
 3. بلغ حجم عائداتها السنوية 325 مليون ريال سعودي (2.3%).
 4. أنفق من هذه العوائد 13.1% على المصارف المستهدفة، فيما أعيد استثمار النسبة الأكبر 86.9%، لتنمية الموارد الوقفية.
- الأوقاف الأهلية (التي يديرها الأفراد أو المؤسسات والشركات غير الربحية والجمعيات الخيرية)
 1. تتجاوز أصولها 300 مليار ريال سعودي
 2. تسهم في 49% من الموارد المالية للمؤسسات الخيرية في المملكة.
 3. لا يوجد معلومات إضافية عن خصائص الأوقاف الأهلية
- توجد تقديرات اجتهادية متفاوتة عن حجم القطاع وأهميته الاقتصادية بسبب عدم توافر قاعدة بيانات شاملة للقطاع.

أبرز النتائج

المحور الأول:

تحليل الوضع الراهن لقطاع الأوقاف في المملكة العربية السعودية

الدراسة المسحية للأوقاف الأهلية

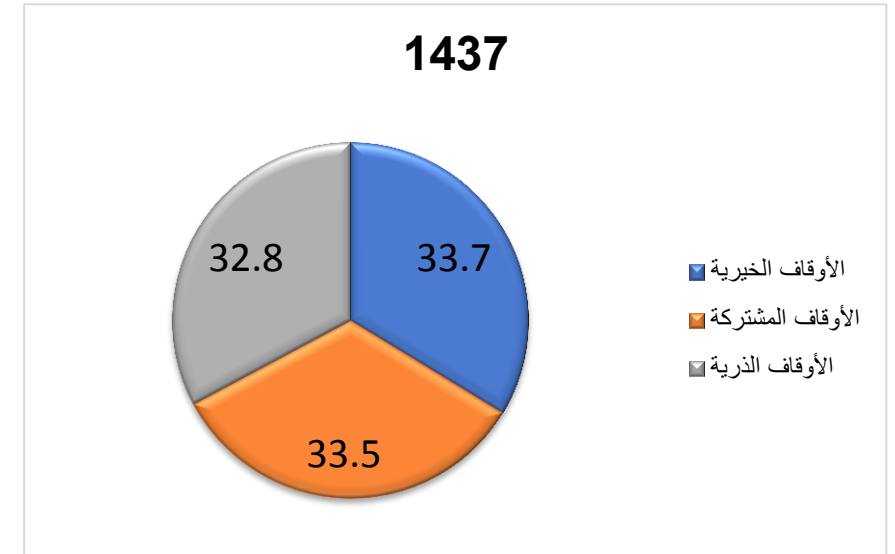
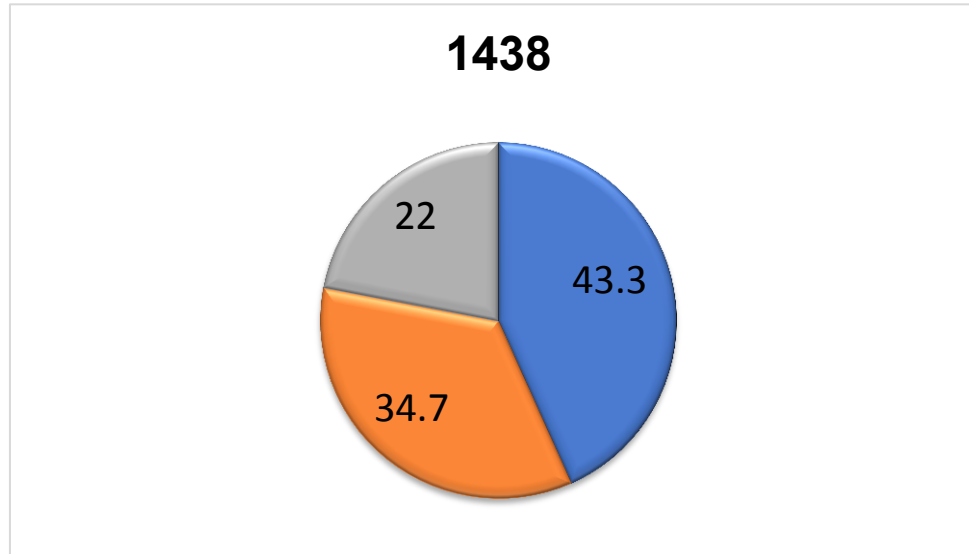
- بلغ حجم العينة 1040 وثيقة وقفية صادرة عن مكاتب الاستشارات المتخصصة في الأوقاف والوصايا بالمحاكم الشرعية في كل من: الرياض، والمدينة المنورة، والدمام، في عامي 1437 و1438هـ.

العام/المدينة	الرياض	المدينة المنورة	الدمام	الإجمالي
1437	209	312	48	569
1438	348	100	23	471
الإجمالي	557	412	71	1040

المحور الثاني:

تحليل الوضع الراهن لقطاع الأوقاف في المملكة العربية السعودية

الدراسة المسحية للأوقاف الأهلية: نوع الوقف

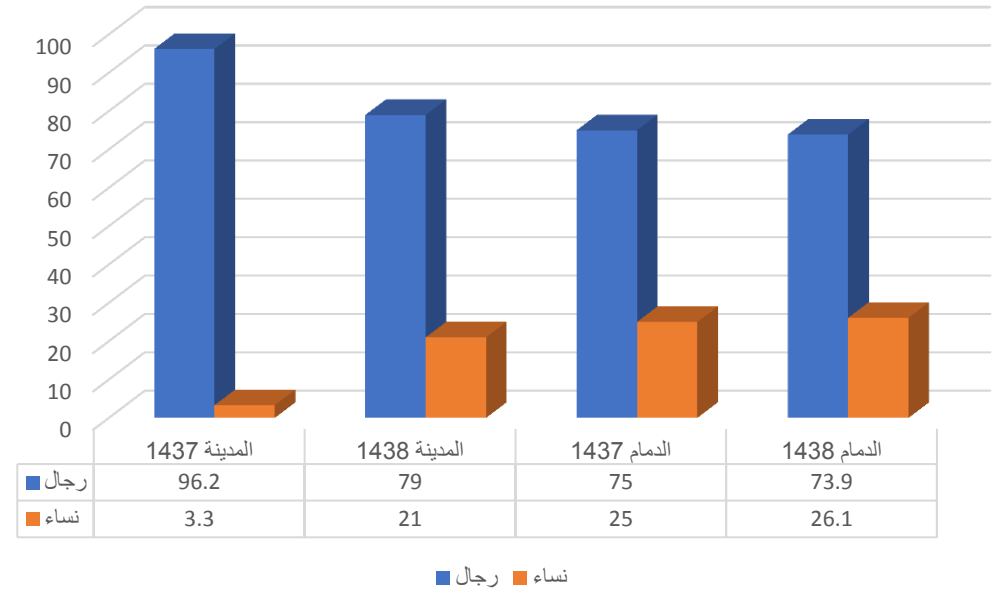
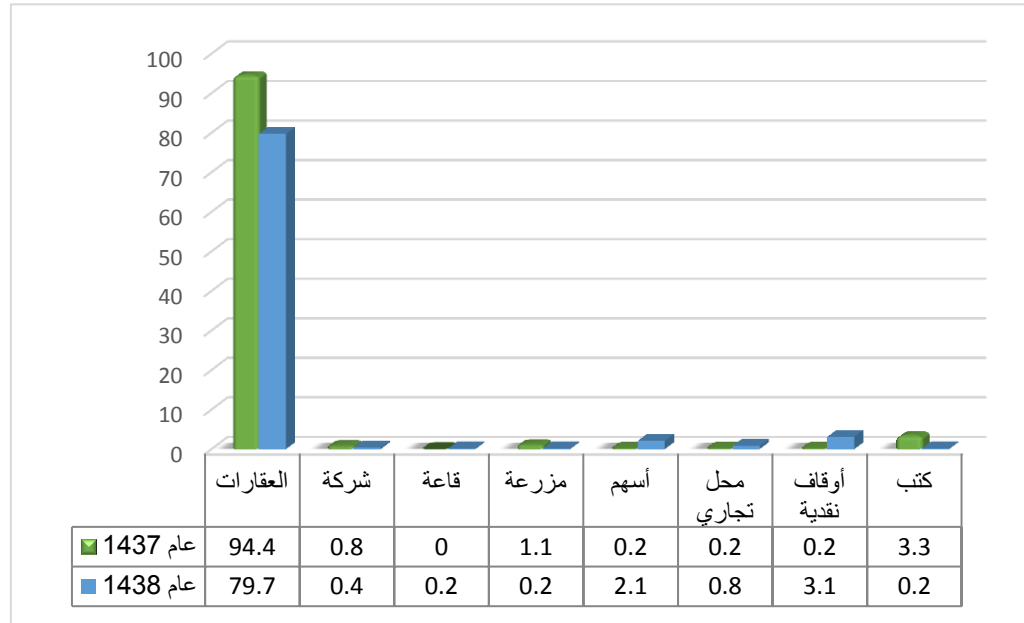


أبرز النتائج

المحور الثاني :

تحليل الوضع الراهن لقطاع الأوقاف في المملكة العربية السعودية

الدراسة المسحية للأوقاف الأهلية: الواقفون والأصول الموقوفة

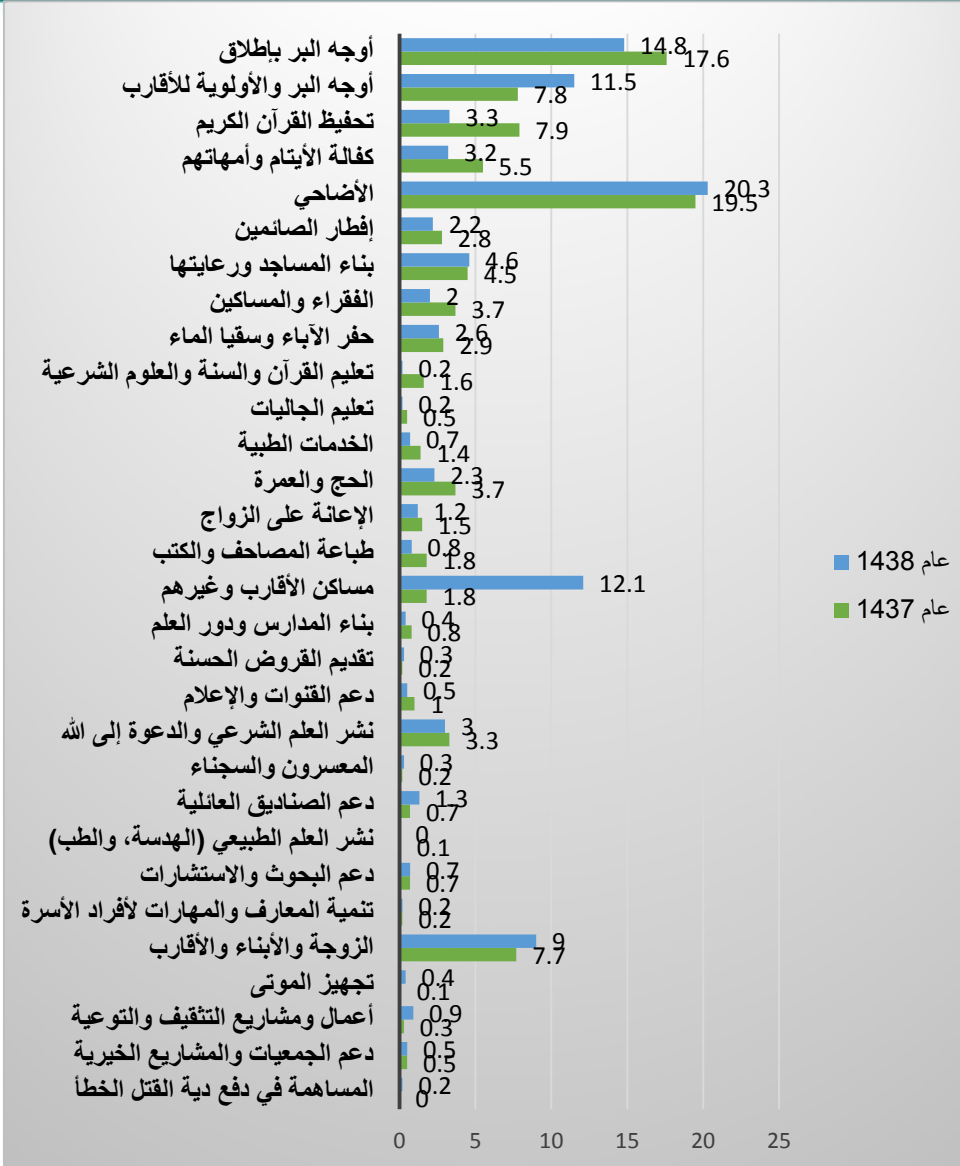


أبرز النتائج

المحور الثاني:

تحليل الوضع الراهن لقطاع الأوقاف في المملكة العربية السعودية

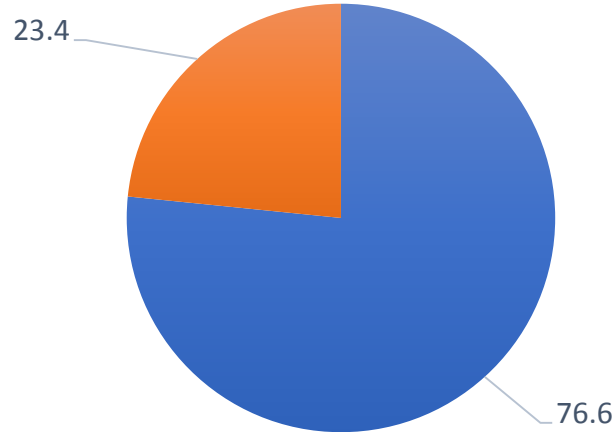
الدراسة المسحية للأوقاف الأهلية: أوجه الصرف



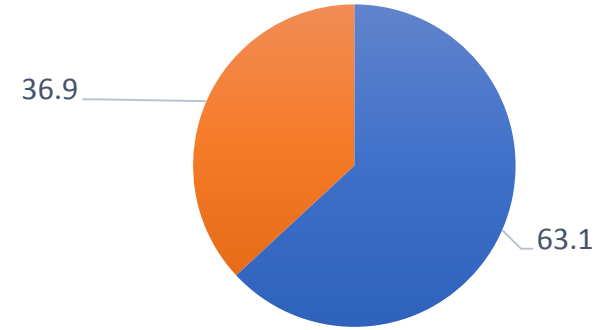
المحور الثاني:

تحليل الوضع الراهن لقطاع الأوقاف في المملكة العربية السعودية الدراسة المسحية للأوقاف الأهلية: سياسة تنمية الأوقاف

عام 1437



عام 1437



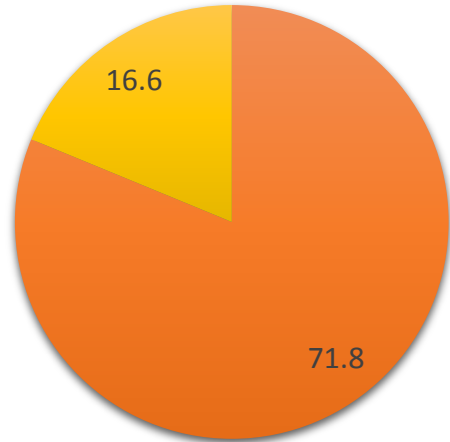
- نسبة الأوقاف التي خصصت نسبة من الربح للتنمية والاستثمار
- نسبة الأوقاف التي لم تخصص نسبة من الربح للتنمية والاستثمار

أبرز النتائج

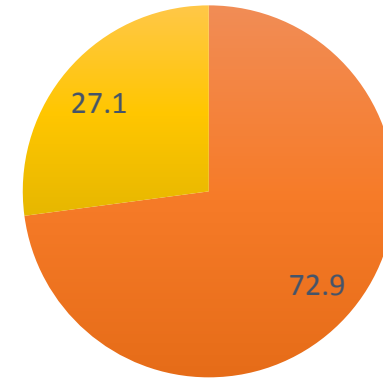
المحور الأول:

تحليل الوضع الراهن لقطاع الأوقاف في المملكة العربية السعودية
الدراسة المسحية للأوقاف الأهلية: أسلوب الإدارة

عام 1438



عام 1437



■ نسبة الأوقاف التي عينت ناظر فرد ■ نسبة الأوقاف التي شكلت مجلس النظارة

أبرز النتائج

المحور الثالث:

الممارسات الإيجابية في قطاع الأوقاف: القطاع العام

- الاهتمام الحكومي للدولة بقطاع الأوقاف (توج بإنشاء الهيئة العامة للأوقاف)
- تخصيص دوائر قضائية للنظر في قضايا الأوقاف
- سعي الهيئة العامة للإحصاء لإطلاق مؤشرات وإحصاءات رسمية خاصة بالقطاع غير الربحي
- مشروع نظام الشركات (الوقفية / غير الربحية)

أبرز النتائج

المحور الثالث:

الممارسات الإيجابية في قطاع الأوقاف: القطاع الخاص

- لجان للأوقاف في الغرف التجارية الصناعية
- تأسيس بيوت خبرة ومراكز بحثية واستشارية متخصصة في الأوقاف
- تأسيس المؤسسات والشركات الوقفية، وتمكين وقف الأسهم والنقود
- الصناديق الوقفية المرخصة من هيئة السوق المالية

أبرز النتائج

المحور الرابع:

التحديات ومجالات التطوير المطلوبة في قطاع الأوقاف

- تنظيمية: تتعلق بالأنظمة والتشريعات، والحوكمة المؤسسية والرقابة على أداء المؤسسات الوقفية
- تشغيلية: تتعلق بمكونات محفظة الأوقاف، وطبيعة الواقفين، وإدارة الأوقاف، والأداء الاستثماري للمؤسسات الوقفية
- أخرى: دراسات فقه الوقف ونوازل، تعزيز الثقة في المؤسسة الوقفية، إعداد استراتيجية لتطوير قطاع الأوقاف، وترتيب أولويات النشاط الوقفي

أبرز النتائج

المحور الخامس:

استشراف مستقبل الأوقاف في المملكة العربية السعودية

- تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية الحاكمة لنشاط قطاع الأوقاف
- بناء القدرات والهيكل التنظيمية على مستوى قطاع الأوقاف ومكوناته
- بناء التحالفات والشراكات الوقفية
- توسيع وتنويع قاعدة الموارد الوقفية واستخداماتها
- زيادة الوعي بالوقف ونشر ثقافته

أهم التوصيات

الهيئة العامة للأوقاف

1. إصدار تقارير مالية دورية للأوقاف الخاضعة لإدارتها وإشرافها، مدققة ومراجعة من مكاتب محاسبية وقانونية معتمدة، وإتاحتها للعموم.
2. سن تشريعات ولوائح تنفيذية مُمكنة لقطاع الأوقاف بالشراكة مع هيئة الخبراء.
3. بناء نظام إحصائي للأوقاف في المملكة، ونشر تقارير إحصائية دورية عن القطاع بمختلف وحداته ومكوناته، بالتعاون مع جميع الجهات ذات العلاقة

أهم التوصيات

الهيئة العامة للإحصاء

- استحداث مؤشرات وإحصاءات خاصة بالقطاع غير الربحي بما فيه قطاع الأوقاف.

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

- إصدار خارطة بالاحتياجات التنموية بناء على دراسات مسحية ميدانية دورية لكل منطقة من مناطق المملكة؛ لتكون بوصلة موجهة لصرف عوائد قطاع الأوقاف.

وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد

- حث خطباء الجوامع وأئمة المساجد لتخصيص خطب ودروس دورية عن الوقف: فضله، وأحكامه، وأثاره الإيجابية على المجتمع.

أهم التوصيات

وزارة التعليم

- تضمين المناهج الدراسية في مختلف المراحل التعليمية موضوعات تتعلق بالعمل الخيري والتطوعي على نحو عام، والنشاط الوقفي على وجه خاص؛ لتنشئة أجيال ذات ارتباط وثيق ووعي بالعمل الخيري والتنموي.

وزارة التجارة والاستثمار

- استكمال مشروع إصدار نظام الشركات الوقفية وغير الربحية.

الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين

- إسناد مهام تقييم أصول الأوقاف للهيئة بالتعاون مع وزارة العدل، بدلاً من أقسام الخبراء بالمحاكم.

أهم التوصيات

وزارة العدل

- استكمال تخصيص دوائر للأوقاف والوصايا في جميع الحاكم الشرعية، وزيادة عدد قضاتها.
- تفعيل مبادرة هندسة إجراءات الأوقاف فيما يتعلق بالشراء والبيع والاستبدال، تسهيلاً وتسريعاً.

الهيئة العامة للزكاة والدخل

- تحفيز مؤسسات القطاع غير الربحي، وخاصة المؤسسات الوقفية، من خلال الإعفاء من الزكاة، وضريبة القيمة المضافة.

وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي

- الترخيص لتأسيس بنوك وقفية.
- استحداث أنظمة مالية وقفية تحت إشراف المؤسسة، على غرار قانون العهد المالية لمصرف البحرين المركزي.
- معالجة تعطل أموال الأوقاف المنزوعة والمستبدلة في مختلف المناطق.

أهم التوصيات

الأوقاف القائمة

- أعمال أدوات الحوكمة في عمليات الوقف (الإدارة والصرف والاستثمار).
- تنوع الاستثمارات، والدخول في استثمارات البنى التحتية.
- الاهتمام بالمصارف الابتكارية والتنموية.

القطاع الخاص: البنوك، الشركات، المؤسسات

- تخصيص نسبة من مصارف المسؤولية الاجتماعية لتأسيس أوقاف تعمل على استدامة مساهماتها الاجتماعية
- الشراكة بين مجموعة من مؤسسات القطاع الخاص لتأسيس أوقاف جديدة.